

المنهاج الوزاري

- استناداً إلى أحكام المادة (76) الفقرة 4 من دستور جمهورية العراق لعام 2005 أضع بين يدي حضراتكم منهاج حكومي للفترة المقبلة، مع ملاحظة الأمور الآتية:
1. إن هذا منهاج يمثل الإطار العام لعمل الحكومة وفق أسس وأولويات تحكمها طبيعة المرحلة التي أنتجت هذه الحكومة وليس منهاجاً تفصيلياً لعمل الوزارات.
 2. ستلتزم الوزارات كافة بإعداد منهاج تفصيلي يحتوي جداول زمنية تكون ملزمة لها وتحاسب على أساسها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من حيازتها لثقة مجلسكم الموقر.
 3. إن إعداد هذا منهاج استند بشكل أساس إلى: الدستور العراقي، ومسودة البرنامج الحكومي الذي أعدته مجموعة من المستشارين، وكذلك الاستنساب بأوراق متعددة قدمت من قبل بعض الخبراء والمتخصصين أجريت بإشرافنا المباشر، وكذلك الاستنساب بأراء الأكاديميين.

إن منهـاجـاـ الوزـارـيـ يـرـتكـزـ عـلـىـ مـحـورـيـنـ:

- الأول / التهيئة لانتخابات نزيهة مبكرة يختار فيها الشعب ممثليه للمرحلة المقبلة.
الثاني / الإصلاح الحكومي.

المـحـورـ الأولـ /ـ التـهـيـةـ لـاـنتـخـابـاتـ نـزـيـهـةـ مـبـكـرـةـ يـخـتـارـ فـيـهاـ الشـعـبـ مـمـثـلـيـهـ لـلـمـرـحـلـةـ الـمـقـبـلـةـ.

يهدف البرنامج الحكومي في هذا المحور إلى السعي الجاد لتحقيق تغييرات جوهرية وجادة لأنماط السلوك السياسي وبناء مؤسسات الدولة وسيادة القانون ولأجل تحقيق هذا الهدف تسعى الحكومة إلى تنفيذ الآتي:

أولاً. لجنة الخبراء

تشكل لجنة من عدد من الشخصيات المعروفة في الاختصاصات ذات العلاقة، من خارج قوى السلطة ومن يحظون بالمصداقية ويعرفون بالكفاءة العالية والنزاهة التامة، وتتألف بتحديد الخطوات المطلوب اتخاذها في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود على أن يسمح لأعضائها بالاطلاع على مجريات الأوضاع، وتجتمع مع الجهات المؤثرة في البلد وفي مقدمتهم ممثلو المتظاهرين في مختلف المحافظات للاستماع إلى مطالبهم ووجهات نظرهم، وتنهي اللجنة أعمالها من خلال تحديد الخطوات المطلوبة تشعريـةـ أوـ تنـفيـذـيـةـ أوـ قـضـائـيـةـ.

وستعمل الحكومة جادة على مراجعة هذه التوصيات وتأطيرها بإطار قانوني من خلال تحويلها إلى مشروع قانون يعرض على مجلسكم الموقر للتصويت عليه على أن يحتوي جداول زمنية واضحة لتطبيقه.

ثانياً. استكمال بناء ودعم المؤسسات الدستورية والقانونية الازمة لتنظيم الانتخابات المبكرة:

1. تلتزم الحكومة بتوفير الدعم الكامل لإجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة بأقرب موعد تحدده المفوضية العليا المستقلة لانتخابات مجلس النواب، ونؤكد على أن تزودنا المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بموعيد محدد لا يتجاوز سنة من يومنا هذا، وتعهد الحكومة بتقديم الدعم والاسناد للمفوضية وتهيئة المتطلبات الازمة لإجراء هذه الانتخابات، والعمل على توفير أجواء مطمئنة للمواطنين ومشجعة للمشاركة في الانتخابات، وبعيدة عن جميع القضايا غير القانونية المؤثرة في العملية الانتخابية والتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في العراق لتوفير الدعم الفني والاستشاري

13. العمل بشكل عاجل على أتمتة الإجراءات الكمبركية من أجل تنشيط القطاع الصناعي والزراعي وكذلك تيسير التجارة وتعظيم موارد الدولة ومنع الهدر في المال العام والحد من الفساد، من خلال شركة عالمية متخصصة في هذا المجال.

ثانياً. البطاقة التموينية

إعادة النظر ببرنامج البطاقة التموينية وإصلاحه، وذلك بتوجيهه للفئات المستحقة وتجهيزها بشكل منتظم ومراجعة التجربة العملية التي تم إجراؤها بالتحول نحو البطاقة الإلكترونية وإشراك القطاع الخاص بالبرنامج تدريجياً في إدارتها، واستثمار البطاقة التموينية بتوفير فرص العمل للقطاع الخاص وتحريك الاقتصاد، وخطوة في مجال مكافحة الفساد والعمل على توفير مفردات البطاقة التموينية من السوق الداخلية بما يعزز فرص الإنتاج المحلي.

ثالثاً. الزراعة والمياه

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى تحقيق:

أولاً. هدفين أساسيين في القطاع الزراعي هما: 1. زيادة الإنتاج المحلي وحمايته.

2. رفع نسبة مشاركة القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني.

ثانياً. هدفين أساسيين في قطاع المياه وهما: 1. ضمان تدفق المياه الخارجية إلى العراق وفقاً للأعراف الدولية.

2. توزيع موارد المياه داخلياً بشكل عادل.

قطاع المياه

1. إدامة التفاوض مع كل من تركيا وإيران وسوريا على مختلف المستويات وفق سياسة تفاوضية وطنية ثابتة لتحقيق اتفاقات منصفة تضمن تدفق المياه الخارجية إلى العراق وفقاً للأعراف الدولية.

2. التوجه لتطوير كفاءة استخدام المياه في الزراعة من خلال التحول إلى الري المغلق وتحسين إدارة الري الحقلية وتطوير التشريعات الخاصة بتأسيس جمعيات مستخدمي المياه.

3. وضع ومتابعة تنفيذ خطة للحفاظ على نوعية المياه في نهر دجلة والفرات من التلوث بإيقاف التجاوزات وتنفيذ مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وربط جميع المبازل بالمصب العام وتنفيذ شبكة رصد وطنية لنوعية المياه.

4. الاستفادة من المياه المعالجة (الصرف الصحي والبزل) وتوظيفها في سد جزء من الاحتياجات المائية في القطاع الزراعي.

رابعاً / التربية والتعليم

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى تحقيق نظام تربوي وتعليمي ملتزم بالقيم وتوفير فرص تعلم للجميع بجودة عالية، ويعزز مجتمع المعرفة، ويرسخ مبادئ المواطنة والهوية الوطنية وحقوق الإنسان، ويلبي احتياجات سوق العمل.

ولإجل تحقيق تلك الأهداف تسعى الحكومة إلى تنفيذ الآتي:

1. وضع الأسس العلمية الرصينة لمعالجة مشكلة تأخر الدوام في بعض المدارس والجامعات لتأمين عدم ضياع فرصة التعليم للسنة الدراسية الحالية للطلبة بسبب وقوفهم الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح والتنمية.

لملكات المفوضية. إن نشر قانون الانتخابات الجديد الذي صوت عليه مجلس النواب في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) مع الجداول الملحة التي تحدد بشكل واضح الدوائر الانتخابية في العراق، مقدمة ضرورية لا غنى عنها للتشاور مع مفوضية الانتخابات والجهات الساندة لها لتحديد الموعد النهائي للانتخابات المبكرة.

2. التعاون مع مجلس النواب والمحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الأعلى لتشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا أو تعديل قانونها الحالي بما يقطع الطريق على أي تشكيك حول مصادقة المحكمة على نتائج الانتخابات النهائية وترصين ونقوية المؤسسات الدستورية الضرورية لحفظ نظامنا الديمقراطي.

ثالثاً. سيادة القانون وإعادة هيبة الدولة:

1. تفعيل القوانين: تفعيل النصوص القانونية الواردة في القوانين المدنية والجزائية التجارية وغيرها، وحسن تطبيقها بما يسهم في خلق أجواء سليمة للعمل وردع الفاسدين.
2. المساءلة: كشف المتورطين والمسهومين بالاعتداء على المتظاهرين المسلمين والقوات الأمنية واخضاعهم للمحاكمة، وتلتزم الحكومة بمعالجة جرحي المتظاهرين والقوات الأمنية كما تلتزم بتعويض أهالي الشهداء من المتظاهرين المسلمين والقوات الأمنية، فضلاً عن الإفراج عن المعتقلين من المتظاهرين المسلمين بعد التشاور مع الجهات المختصة.
3. مكافحة الفساد: من خلال؛
 - أ. معالجة جذور الفساد وملحقة المفسدين والتضييق عليهم بكل السبل المشروعة.
 - ب. وضع معايير ومقاييس لوصف جميع الوظائف العامة وأنماط العقود بما يتناسب مع المعايير المعمول بها في أغلب دول العالم، وتفعيل عمل مجلس الخدمة الاتحادي.
4. اتخاذ إجراءات صارمة للقضاء على ظاهرة الفساد بكل أشكالها، وتمثل هذه الإجراءات بعقوبة أدناها العزل من الوظيفة لأبسط عملية فساد كالرشوة وغيرها.
5. الاهتمام بالقوات المسلحة العراقية بكافة صنوفها وتسوياتها وإعادة الهيبة لها وتمكنها من فرض القانون تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة، وتكريم المتميزين منهم والاهتمام بتدريبهم وتسليحهم وبما يسهم في تمكينهم من أداء المهام الموكلة لهم في بسط الأمن واحترام حقوق الإنسان، وإخراج القوات الفتاوية من المدن وإنها مظاهر التسلح فيها، وحصر السلاح بيد الدولة، فضلاً عن إنهاء ظاهرة الفضائيين ومعاقبة المسؤولين عنها.
6. العمل الجاد على توفير بيئة آمنة لعودة النازحين إلى منازلهم ومدنهم بشكل طوعي ومساعدتهم على استعادة حياتهم بشكل طبيعي.

رابعاً. حماية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع بأن:

تケفل الحكومة حماية الحرفيات العامة والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وتأهيل سُبل الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق والتعاطي بمسؤولية وبشكل شفاف مع هذا الملف باعتباره قضية جوهرية ومركبة وبذل الجهد اللازم في سبيل إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

خامساً. الانفتاح والتوازن في العلاقات الخارجية

يهدف البرنامج الحكومي في هذا المجال إلى إقامة علاقات شراكة وتعاون وتفاهم مع مختلف دول العالم ولا سيما دول الجوار والدول الكبرى الحليفة للعراق، تكون هذه العلاقات قائمة على أساس احترام سيادة العراق وحفظ مصالحه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وعدم السماح باستخدام الأراضي العراقية للعدوان على أي دولة وتحويل العراق ساحة للتلاقي والحوار.

2. مراجعة وتقدير مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2012-2022) وتحديد المعوقات التي حالت دون تنفيذ بعضها، والمضي في إعداد استراتيجية جديدة لغاية 2030، تأخذ بنظر الاعتبار توجهات الحكومة في مجال تعزيز الهوية الوطنية واللامركزية ومعالجة البطالة وربط المناهج باحتياجات سوق العمل وتعزيز دور التعليم الأهلي والخاص وتطويره، وتنمية الطفولة المبكرة، ومعالجة مخلفات داعش الإرهابي تربوياً وفكرياً.
3. إيلاء مشكلة الأبنية المدرسية اهتماماً خاصاً واعتبار معالجتها مشروعًا وطنياً وسيتولى وزير التربية تقديم برنامج زمني بهذا الشأن خلال الأشهر الثلاثة القادمة.
4. دعم ورعاية التعليم الأهلي (العام والعالي)، مع تأمين توافر معايير الجودة والرقانة العلمية.
5. تطوير كفاءة التعليم العالي وتوفير مستلزمات الارتقاء بمستوى التصنيف الدولي للجامعات العراقية، وتشجيع البحث العلمي والتوعي بالتعاون والتوصيم مع الجامعات العالمية الرصينة.

خامساً. الإعمار والخدمات

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى:

- أولاً: اعتماد سياسة جديدة في قطاع الاستثمار من خلال الدعم الحقيقي للقطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب لتشجيع تمويل المشاريع وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة.
- ثانياً: تحديد أولوية اختيار المشاريع ومنها المشاريع المنفذة ضمن إطار التعاون والشراكة مع الدول الأجنبية سواء أكانت قروضاً أم منحاً أم صناديق استثمارية وذلك لضمان الاستفادة القصوى من الأموال في مشاريع ذات خدمات استراتيجية ومردود مالي يحرك اقتصاد الدولة ويمنع هدر الأموال. وسيتولى الوزراء المعنيون تقديم دراسة متكاملة بهذا الشأن خلال منة يوم من توليهم لوزاراتهم المعنية.

سادساً. الاتصالات والمعلوماتية:

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى:

- تحسين جودة خدمات الاتصالات والمعلوماتية والبريد وحماية المعلومات العامة وال الخاصة والحد من الاحتكار.
- اعتماد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مؤثر لتمكين المجتمع والاقتصاد من التنمية المستدامة توفير البيئة الداعمة له.

ولأجل تحقيق تلك الأهداف تسعى الحكومة إلى تنفيذ الآتي:

1. تشجيع الاستثمار في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لمدة زمنية محددة، لتحسين جودة خدمات الاتصالات والمعلوماتية.
2. تشكيل هيئة أو مؤسسة أو وكالة خاصة بأمن المعلومات والأمن السيبراني للمحافظة على سرية المعلومات وحماية المنتفعين ووضع آلية للحد من الجرائم المعلوماتية والسيبرانية.
3. المضي في استكمال تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية واعتباره أحد أولويات الحكومة.
4. تطوير البريد وتشجيع استثمار القطاع الخاص فيه.

سابعاً. الموانئ والنقل الجوي

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى:

تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين والمستفيدن في قطاعي الموانئ والنقل الجوي وتوفير فرص عمل للشباب ضمن هذين القطاعين وتحسين الإيرادات المالية لدعم الموازنة العامة.

ولأجل تحقيق تلك الأهداف تسعى الحكومة إلى تنفيذ الآتي:

1. اتخاذ إجراءات سريعة لتطوير أداء الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وبالشكل الذي يجعلها تتنافس مع نظيراتها الإقليمية في سوق النقل الجوي من خلال إعادة عضويتها في اتحاد الناقلين الجويين واستكمال الإجراءات الالزامية لرفع الحظر الأوروبي.
2. اتخاذ الإجراءات السريعة لتعظيم موارد شركة خدمات الملاحة الجوية واستيعاب الزيادة المضطربة في الحركة الجوية للطائرات العابرة للأجواء العراقية وضمان معايير السلامة الدولية من خلال استكمال البنية التحتية المطلوبة والتسريع في إعداد الكوادر التخصصية عبر عقود المشاركة مع الشركات العالمية المتخصصة.
3. الاستمرار في إكمال البنية التحتية لمشروع ميناء الفاو الكبير وفقاً للمشاريع المخطط لها من قبل وزارة النقل والجهة الاستشارية الساندة لها مع توفير التخصيص اللازم بغية التعجيل في طرح الميناء للاستثمار (إدارة وتشغيل).
4. تطوير أداء الموانئ والنقل البحري من خلال استكمال الإجراءات الدولية المطلوبة في مجال السلامة والأمن.
5. تسهيل الإجراءات في الموانئ والمنافذ الحدودية لخدمة نقل البضائع بالترانزيت وجعل العراق ممراً أساسياً بين الشرق والغرب.

ثامناً. الطيران المدني

- يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى:
- تحسين مكانة قطاع الطيران المدني العراقي أمام المنظمات الدولية وتحقيق الامتثال التام لمتطلبات منظمة الطيران المدني الدولية (إيكاو) وكسب مصداقية المنظمة والاستفادة القصوى من موقع العراق الجغرافي المتميز، وجعل الطيران المدني أهم محرك اقتصادي للعراق بعد النفط.
- ولإجل تحقيق تلك الأهداف تسعى الحكومة إلى تنفيذ الآتي:
1. تعديل قانون الطيران المدني رقم (148) لسنة 1974 المعدل ليتوافق مع المتطلبات الدولية المستحدثة في مجال الطيران.
 2. فصل مقدمي الخدمة (المطارات) عن سلطة الطيران المدني وتطوير الإجراءات القانونية لتسهيل الدخول في شراكات عالمية لإدارة وتشغيل المطارات.
 3. تحسين أداء الخدمات الأرضية وإدارة أمن الطيران في المطارات المملوكة مركزياً من خلال التسريع بإجراء عقود المشاركة مع الشركات العالمية التخصصية.
 4. وضع برنامج متابعة لاستكمال متطلبات تدقيق الإشراف على السلامة التي قامت به منظمة الطيران المدني الدولية (إيكاو) لسلطة الطيران ومراجعة تقرير المنظمة بهذا الخصوص وإعداد خطة تصحيحية لاجتيازها تدقق المنظمة الدولية (إيكاو).

تاسعاً. الصحة والبيئة

- يهدف البرنامج الحكومي في هذا الشأن إلى:
- تحسين الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين وتكون على شكل تغطية شاملة وعادلة للمواطنين وعلى أساس علمية صحيحة.
 - تحسين الواقع البيئي في العراق والحد من خطر أنواع التلوث.
- ولإجل تحقيق هذه الأهداف تسعى الحكومة إلى اعتماد خطط مستعجلة لتحسين الخدمات الصحية من خلال:
- أ. متابعة إكمال المستشفيات في المحافظات المختلفة وإدارتها وتشغيلها بأقرب فرصة ممكنة وفق الأنظمة الصحية المتطورة.
 - ب. تفعيل نظام التأمين الصحي في العراق بالشكل الذي تكفل الحكومة كافة المواطنين من ذوي الدخل المحدود في العراق.

- ت. وضع أسس علمية جديدة لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية في كافة المستشفيات وإعطاء أولوية للمراكز التخصصية.
- ث. تحسين الخدمات الصحية والعلاجية لمراكيز الأورام السرطانية وجراحة وأمراض القلب ضمن أعلى مستويات الرصانة العلمية.
- ج. الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الدعم اللازم للجهات المعنية بما يضمن لهم حياة كريمة.
- ح. الارتقاء بمستوى برامج الصحة العامة وتطويرها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لدرب الأولياء والأمراض المعدية عن البلد وتنفيذ البرامج المعتمدة للنقيحات وذلك من خلال تدريب الملاكات واستيراد المواد من مناشئ عالمية رصينة.
- فضلاً عن اعتماد برامج عاجلة لتحسين الواقع البيئي في العراق.

عاشرًا. الطاقة الكهربائية

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى: زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وإزالة الاختناقات من أجل تحقيق أعلى ساعات تجهيز للمواطنين والمحافظة على استقرار التجهيز خلال ساعات حمل الذروة.

ولأجل تحقيق تلك الأهداف تسعى الحكومة حسب القطاعات إلى تحقيق زيادة بمعدلات إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال:

- إعادة رسم سياسة الاستثمار في إنتاج الطاقة الكهربائية والتوجه بالاستثمار في محطات الطاقة الشمسية، والتعاقد مع الشركات الرصينة ذات الخبرة العالية بالطاقة النظيفة وربط الاستثمار في الجبائية.
- إكمال صيانات المحطات المتوقفة بجميع أنواعها وتوفير المواد الاحتياطية لها وإكمالها في أقصر مدة زمنية ممكنة.
- إعادة العمل بمشاريع الإنتاج المتوقفة لأي سبب وإزالة المعوقات التي تحول دون إعادة تلك المشاريع لإكمالها وتشغيلها.
- تحث المستثمرين للإسراع في تشغيل مشاريعهم بالوقت المطلوب لتلك المشاريع وتذليل العقبات التي تواجههم.
- إكمال خطوط الربط الواسعة إلى محطات التحويل الجاهزة وفق برنامج زمني واضح لغرض تقليل الاختناقات في هذا المجال.
- تقليل الاعتماد على استيراد الغاز الجاف عن طريق الإسراع في استثمار حقول الغاز والتخلص من حرق الغاز المصاحب وفق برنامج واضح.
- زيادة القدرة الإنتاجية للمصافي عن طريق تطوير البنية التحتية لها لغرض زيادة إنتاج المشتقات النفطية وتقليل الاستيراد.
- تقديم التسهيلات للشركات العاملة في قطاع النفط والغاز من خلال تبسيط الإجراءات، وحل المشكلات والمعوقات التي تواجه تقدم العمل.

حادي عشر . محور النفط والغاز:

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى: تنمية وتطوير القطاع النفطي بما يتلاءم مع مكانة العراق كثاني أكبر مصدر للنفط في منظمة أوبك، كونه يُعد أساس الثروة للشعب العراقي ومصدر الإيرادات الرئيسية للموازنة العامة.

ولأجل تحقيق تلك الأهداف تسعى الحكومة حسب القطاعات إلى تنفيذ الآتي:

1. قطاع الاستخراج:

أولاً. يتم تشكيل مكاتب للمتابعة لكافّة الوزارات ضمن مكتب رئيس مجلس الوزراء وتستحدث وظيفة مستشار تنفيذي لإدارة كل مكتب من هذه المكاتب، كما تستحدث وظيفة وكلاء متخصصين للوزراء أرفع درجةً من الوكيل الأقدم لتسهيل شؤون الوزارات بفاعلية أكبر.

ثانياً. يتم استضافة جميع الوزراء بشكل دوري من قبل مجلس النواب بحيث يستضاف في كل أسبوع أحد الوزراء لإحاطة النواب المؤرّفين والمواطنين الكرام علماً بواقع الوزارة والمنجزات المتحققة والمنجزات المتوقعة والمعوقات، كما يتم استضافة رئيس مجلس الوزراء مرة كل ثلاثة أشهر مع بعض الوزراء لوضع السادة النواب والمواطنين الكرام بواقع الخدمات والواقع الأمني والواقع الاقتصادي والواقع السياسي مع الاستئناس برأي السادة النواب وتدالُّ شؤون البلد معهم.

ثالثاً. يتم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية والتطوير للنهوض بالبلد وجلب الكفاءات من العراقيين وغير العراقيين ورسم الخطط المطلوبة في المجالات الاقتصادية والمالية والأمنية ومجال الخدمات للقطاعات المختلفة لوضع سياسة اقتصادية وسياسة مالية واضحة لا زال البلد يفتقر إليها لرسم خطة متكاملة للحكومات القادمة لوضع خارطة الطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة . 2030

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحور الثاني / الإصلاح الحكومي

مع تأكيدنا بأن المهمة الأساسية لهذه الحكومة هي إجراء انتخابات مبكرة ولكنها ستكون حكومة كاملة الصلاحيات وقد تمت لفترة سنة لذلك سينتقل برنامجنا الحكومي وضع الخطط والسياسات الأولية لجميع الجوانب الاقتصادية والخدمية والسياسية لهذه الحكومة والحكومات القادمة.

أولاً . تقوية الاقتصاد

يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى:

1. إعادة النظر بالرؤية الاقتصادية في العراق بما يحقق نمواً اقتصادياً ملمساً، ومنح القطاع الخاص دوراً أساسياً في تفعيل الاقتصاد وإصلاحه والتوجه نحو اقتصاد السوق وتمكين القطاع الخاص.
2. العمل الجاد على تنوع الإيرادات غير النفطية من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار وتحسين الآليات التي تشجع تصدير المنتوجات المحلية، وتشجيع السياحة وتطوير المرافق السياحية الدينية وغيرها.
3. الانسجام مع المنظمات الدولية الاقتصادية والتعاطي الإيجابي مع وصفاتها الإصلاحية التي تنسجم مع وضع العراق، ولا سيما منظمة التجارة العالمية، إذ إن العمل الدؤوب للانضمام إليها سوف يحتم على العراق بلوغ العتبة المقبولة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية وحقوق الملكية الفكرية والحكومة وغيرها وهي موارد إصلاحية تلزمها بجداول زمنية، والاستفادة من توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها مما يحقق المصلحة الوطنية.
4. إعادة هيكلة الموازنة العامة وإدارة المال العام ووضع الأسس للتحول التدريجي نحو موازنة البرامج والأداء، وضغط الدين العام إلى أدنى حد ممكن وتعظيم إيرادات الدولة العام واعتماد حسابات الكلفة / العائد في الإنفاق الحكومي وفي التوظيف.
5. تعزيز إسهام القطاعات الإنتاجية الزراعية، الصناعية، الخدمات، الصحة، والتعليم في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إقامة المدن الصناعية المتكاملة والاستثمار الزراعي الكبير بشركات متخصصة.
6. الحد من دعم المدخلات الزراعية والصناعية والتوسيع في دعم المخرجات بوصفها القاطرة الدافعة للطلب المضمون المعزز للقدرات الإنتاجية وتقليل المخاطر أمام المنتجين.
7. تحسين البنية التشريعية بما يخدم القطاع الخاص وتوحيد أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص ووضع ضمانات تحمي العاملين في القطاع الخاص.
8. اعتماد أساليب الحكومة وأتمتها الأنشطة الخدمية بما يضمن تقليل اجتهاد الموظفين وتقليل حالات الابتزاز والفساد.
9. مراجعة نافذة بيع العملة وسعر صرف الدينار بالشكل الذي يجعل السياسة النقدية داعمة للمنتج المحلي وتعویض الاستيرادات.
10. العمل على رفع نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية.
11. تبني مشاريع استراتيجية عملاقة تكون محركات اقتصادية كبيرة وتخلق أقطاباً للنمو مكانياً وقطاعياً بتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمها العراق.
12. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في امتصاص البطالة، فضلاً عن دعم المشاريع الماكروية وإعطاء التسهيلات لمؤسسات التمويل الأصغر.

الاستمرار بتطوير وتحسين هذا القطاع سواء من خلال الجهد الوطني أو شركات التراخيص وفقاً لخطبة مدرسوسة، بما يتلاءم مع مصلحة العراق إنتاجاً وتصديراً، والاهتمام بمشاريع المياه المستخدمة في حقن الآبار الجنوبية والمحافظة على سلامة وديمومة الإنتاج.

2. قطاع التصدير:

تطوير وتوسيع المنظومة التصديرية للنفط، وتنوع المنافذ التصديرية بما يضمن استمرار التصدير وحل الإشكالات مع إقليم كردستان العراق من خلال التفاهم وفق الدستور. وإعادة تأهيل الخطوط الناقلة للنفط الخام والمنتجات النفطية التي تغطي مناطق العراق وترتبط بين موقع الإنتاج والتصدير.

3. قطاع المصافي:

- العمل على تطوير الطاقات الإنتاجية للمصافي القائمة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع المصافي وحل المشكلات التي تواجه هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذائي من المنتوجات النفطية، والاستغناء عن استيرادها.
- العمل بشكل منهج على إنشاء المصافي الحديثة ذات المواصفات الفنية المتقدمة.

4. قطاع الغاز:

أولاً. الغاز المصاحب

- تنفيذ الخطة الموضوعة لاستثمار الغاز المصاحب وإيلاء الموضوع الأهمية القصوى للوصول إلى الهدف الذي وضعت من أجله ويقاف حرق الغاز في العراق.
- الاستعجال في تنفيذ مشاريع معالجة الغاز المصاحب وإنتاج الغاز والإسهام بسد الحاجة المحلية وتقليل استيراد الغاز. سواء بالتنفيذ من قبل وزارة النفط أم بالاستثمار المشترك مع جهات رصينة ذات خبرة في هذا مجال.

ثانياً. الغاز الحر

- تفعيل العمل باستثمار مكامن الغاز الحر في جميع أنحاء العراق ولا سيما المؤشر منها في شرق العراق وغربه.
- حل المشكلات التي أدت إلى التأخر في المباشرة في مكامن الغاز في منطقتي المنصورية وعكاز.

5. قطاع الصناعات البتروكيميائية:

- اتخاذ الإجراءات العاجلة للمباشرة بتنفيذ مشروع النبراس للبتروكيميائيات العملاق في محافظة البصرة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع البتروكيميائيات وتسهيل كافة الإجراءات لتطوير هذا النوع من الصناعة لتحقيق الاكتفاء الذائي والاستغناء عن استيراد منتجاته.

ثاني عشر: الصناعة وتنمية القطاع الخاص

- يهدف البرنامج الحكومي في هذا القطاع إلى تحريك الاقتصاد والنهوض بالصناعة الوطنية وخلق فرص عمل من خلال هدفين أساسيين هما:
- توسيع دور القطاع الصناعي الخاص في التنمية الصناعية وإعطائه الدور الرئيس لقيادة هذا النشاط ودعمه مالياً وتشريعياً، للدخول في صناعات متقدمة ذات قيمة مضافة عالية.
 - إعادة النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار وتشجيعه، ومنح المستثمرين العراقيين امتيازات إضافية في العملية الاستثمارية داخل العراق والعمل على جذب الاستثمار الخارجي.

ثالث عشر: الإدارة التضامنية للحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤/٢/٢٠٢٠

السيد رئيس مجلس النواب المحترم
السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب المحترم
السيد نائب رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ...

نرفق لكم طيبا البرنامج الحكومي لحكومتي لتفضلي لاطلاع عليه.

مع وافر شكرنا وتقديرنا ...



محمد توفيق علاوي
رئيس الوزراء المكلف